

السؤال الأول: الانتخابات

سيؤدي هذا المقترح إلى تعديل ميثاق المدينة بحيث:

يعطي الناخبين حق الاختيار لزيادة عدد المرشحين إلى خمسة في الانتخابات التمهيدية والتكميلية، المخصصة لاختيار العمدة والمحامي العام والمراقب المالي ورئيس الحي ومجلس المدينة، بدءًا من يناير 2021. وإذا أراد الناخبون اختيار مرشح واحد فقط، يمكنهم ذلك. والمرشح الذي سيحصل على أغلبية أصوات الاقتراع الأول سيفوز. وفي حالة عدم وجود فائز بأغلبية الأصوات، سيتم استبعاد المرشح الموجود الذي حصل على المركز الأخير، وأي ناخب كان يحتل هذا المرشح أول اختياراته سيتم نقل صوته إلى الاختيار التالي. ستتكرر هذه العملية حتى يتبقى اثنان من المرشحين، بحيث يفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات. سوف يلغي هذا المقترح جولة انتخابات دورة التصفية التمهيدية المنفصلة لاختيار العمدة والمحامي العام والمراقب المالي؛

وسيتم مد الفترة الزمنية بين ظهور منصب شاغر في مكاتب المدينة المنتخبة وتوقيت إجراء انتخابات خاصة لملء هذا المنصب الشاغر. وستجرى الانتخابات الخاصة بشكل عام بعد 80 يومًا من ظهور هذا المنصب الشاغر، بدلاً من 45 يومًا (لاختيار المحامي العام والمراقب المالي ورؤساء الأحياء وأعضاء مجلس المدينة)، أو 60 يومًا (لاختيار العمدة)؛

وسيتم تعديل الجدول الزمني لعملية رسم حدود حي مجلس المدينة بحيث يتم الانتهاء منها قبل أن يبدأ مرشحو مجلس المدينة في جمع التوقيعات ليظهروا في اقتراع الانتخابات التمهيدية التالي. وتحديث هذه العملية كل عشرة أعوام.

هل سيتم تبني هذا المقترح؟

السؤال الثاني: مجلس مراجعة الشكاوى المدنية

سيؤدي هذا المقترح إلى تعديل ميثاق المدينة بحيث:

يزيد حجم مجلس مراجعة الشكاوى المدنية (CCRB) من 13 إلى 15 عضوًا، عن طريق إضافة عضو يعينه المحامي العام، وعضو يعينه العمدة ورئيس مجلس المدينة على نحو مشترك، ولكي يؤكد على أن المجلس يعين أعضائه مباشرة بدلًا من تعيينهم طبقًا لما يراه العمدة وما يتخذه من إجراءات التعيين؛

ويلزم أن تكون الميزانية السنوية الخاصة بمجلس مراجعة الشكاوى المدنية مرتفعة بما يكفي لكي تدعم عددًا من الموظفين ماليًا بما يعادل 0.65% من عدد الموظفين بزي رسمي في قسم الشرطة، في حالة عدم تقديم العمدة قرارًا كتابيًا يوضح أن الضرورة المالية تتطلب ميزانية أقل؛

ويلزم أن يقدم مفوض الشرطة تفسيرًا مكتوبًا لمجلس مراجعة الشكاوى المدنية عندما ينوي الخروج أو إذا خرج بالفعل عن القواعد السلوكية التي أوصى بها مجلس مراجعة الشكاوى المدنية أو نائب مفوض إدارة الشرطة للمحاكمات (أو مساعد نائب)؛

ويُسمح لمجلس مراجعة الشكاوى المدنية بالتحقيق في صحة أي بيان مادي يُجرى في سياق التحقيق أو حل شكوى من جانب ضابط الشرطة موضوع هذه الشكوى، ويوصى بتأديب ضابط الشرطة إذا لزم الأمر؛

ويُسمح لأعضاء مجلس مراجعة الشكاوى المدنية، بأغلبية الأصوات، بتفويض سلطة المجلس لإصدار مذكرات الاستدعاء والسعي لإنفاذها للإلزام بحضور الشهود وإنتاج سجلات للتحقيقات التي تُجرىها إلى المدير التنفيذي للمجلس.

هل سيتم تبني هذا المقترح؟

السؤال الثالث: آداب المهنة والحوكمة

سيؤدي هذا المقترح إلى تعديل ميثاق المدينة بحيث:

يُحظر على مسؤولي المدينة المنتخبين وكبار المسؤولين المعيّنين المثل أمام الهيئة (أو في بعض الحالات، أمام جهاز الحكومة) التي خدموا بها لمدة عامين بعد تركهم خدمة المدينة، بدلاً من النظام الحالي الذي يستمر لعام واحد. وينطبق هذا التغيير على الأشخاص الذين يتركون مكتباً منتخباً أو أحد وظائف المدينة بعد 1 يناير 2022؛

وتتغير عضوية مجلس تضارب المصالح (COIB) عن طريق قيام العمدة باستبدال اثنين من الأعضاء المعيّنين بعضو يعينه المراقب المالي وعضو يعينه المحامي العام؛

ويُمنع أعضاء مجلس تضارب المصالح من المشاركة في حملات المكتب المحلي المنتخب، ويتم خفض الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن للأعضاء المساهمة به في كل دورة انتخابية إلى المبالغ التي يمكن للمرشحين الحصول عليها من الأشخاص القائمين بالأعمال مع المدينة (400 دولار أو أقل، حسب المكتب).

ويلزم على مدير برنامج المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات والنساء الذي يعمل على مستوى المدينة تقديم تقارير مباشرة إلى العمدة، ويلزم كذلك دعم هذا المدير من مكتب رئيس البلدية التابع لتلك المؤسسات؛

ويلزم الحصول على موافقة مجلس المدينة على مستشار الشركات بالمدينة، المعين حالياً من العمدة.

هل سيتم تبني هذا المقترح؟

السؤال الرابع: ميزانية المدينة

سيؤدي هذا المقترح إلى تعديل ميثاق المدينة بحيث:

يُسمح للمدينة استخدام صندوق تثبيت الإيرادات، أو "صندوق الأيام العصبية"، لادخار المال للاستخدام في السنوات المقبلة في أمور، مثل مواجهة المصاعب المالية غير المتوقعة. وستكون هناك حاجة أيضًا إلى إدخال تغييرات على قانون الولاية حتى يكون صندوق الأيام العصبية هذا صالحًا للاستخدام؛

ويحدّد الحد الأدنى للميزانيات للمحامين العاميين ورؤساء الأحياء. كما ستصل ميزانية كل مكتب إلى ميزانية السنة المالية 2020 نفسها على الأقل، والتي يتم تعديلها سنويًا بأقل معدل للتضخم أو النسبة المئوية للتغير في إجمالي ميزانية المدينة (باستثناء بعض المكونات)، ما لم يحدد العمدة ميزانية أقل للضرورة من الناحية المالية؛

ويلزم على العمدة تقديم تقدير إيرادات الضرائب غير العقارية إلى مجلس المدينة بحلول 26 أبريل (بدلاً من 5 يونيو). وقد يقدم العمدة تقديرًا محدثًا بعد ذلك التاريخ، ولكن يجب توضيح لماذا كان التقدير المحدث ضروريًا من الناحية المالية في حالة تقديم التحديث بعد 25 مايو؛

وعند إجراء العمدة تغييرات على الخطة المالية للمدينة والتي تتطلب تعديل الميزانية لتنفيذها، يجب تقديم التعديل المقترح للميزانية إلى المجلس في غضون 30 يومًا.

هل سيتم تبني هذا المقترح؟

**السؤال الخامس: استغلال الأراضي**

سيؤدي هذا المقترح إلى تعديل ميثاق المدينة بحيث:

بالنسبة للمشروعات الخاضعة لإجراءات الاستعراض الموحدة لاستغلال الأراضي (ULURP)، يلزم على إدارة تخطيط المدن (DCP) إرسال ملخص مفصل للمشروع إلى رئيس الحي المتضرر وإلى مجلس الحي ومجلس المجتمع المحلي قبل 30 يومًا على الأقل من اعتماد طلب للاستعراض العام، ونشر هذا الملخص على موقعها على شبكة الإنترنت؛

وتُمنح مجالس المجتمع المحلية وقتًا إضافيًا لمراجعة طلبات إجراءات الاستعراض الموحد لاستغلال الأراضي (ULURP) المعتمدة للمراجعة العامة من إدارة تخطيط المدن في الفترة بين 1 يونيو و15 يوليو، ومن فترة المراجعة الحالية البالغة 60 يومًا إلى 90 يومًا للطلبات المعتمدة في يونيو، وإلى 75 يومًا للطلبات المعتمدة في الفترة بين 1 يوليو و15 يوليو.

هل سيتم تبني هذا المقترح؟